١٧"٣l

2187



الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

العدد2٨ في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨

المحتويات ٥١3٦ الصفعة

في 4ا حشفان ٥٧٦٩

قانون تقييد خدمات الحراسة في العمارات المشتركة لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ ٣٦

تعديل غير مباشر:

٣٩

٥٤

٥٧

قانون منع المضايقة التهديدية- رقم ٢

قانون تنظيم اجراء البحوث في مسببات الأمراض البيولوجية لسنة ٥٧٦٩- ٢٠٠٨

قانون مراقبة معاهد البسيخومتري لسنة ٥٧٦٩- ٢٠٠٨ تعديل غير مباشر:

قانون الصندوق- رقم ٨

قانون مكافآت مصابي الأعمال العدوانية(تعديل رقم ٢٥) لسنة ٥٧٦٩- ٢٠٠٨

قانون تقييد خدمات الحراسة في العمارات المشتركة لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

تعاريف المادة ١-في هذا القانون-

"العمارة المشتركة"- حسب تعريفها في المادة ٥٢ من قانون العقارات لسنة ٥٧٢٩-١٩٦٩' بما فيها العمارة غير المسجلة كعمارة مشتركة بمدلولها الوارد في الفصل السادس/ا من القانون المذكور والمستعملة أساسا للسكن.

"الشقة" و-"الملك المشترك"- حسب تعريفهما في المادة ٥٢ من قانون العقارات لسنة ٥٧٢٩-١٩٦٩.

"ضابط الشرطة"- شرطي حسب تعريفه في قانون الشرطة(نص جديد) لسنة ٥٧٣١-٩١٧١' برتبة راب- بكاد فأعلى .

ضابط شرطة كبير"- حسب تعريفه في قانون الشرطة(نص جديد) لسنة ٥٧٣١-١٩٧١'

"الحراسة"- تقديم خدمات المحافظة على أمن او ممتلكات شاغل الشقة في العمارة المشتركة أو من ينوب عنه.

"حراسة مسلحة"- حراسة تجري بحمل سلاح ناري حسب تعريفه في قانون الأسلحة النارية لسنة ٥٧٠٩- ١٩٤٩'.

المادة ٢-(أ) لا يجوز لأحد مزاولة الحراسة المسلحة في الملك المشترك للعمارة المشتركة أو في منطقة قريبة منها لا تقع تحت ملكية خاصة.

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(أ) يجوز لضابط الشرطة أن يصادق على لجراء حراسة مسلحة في الملك المشترك من عمارة مشتركة معينة أو في منطقة قريبة منها لا تقع تحت ملكية خاصة بغية المحافظة

+ اقرته الكنيست في ه حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٣) ١ ك .ق . سنة ٥٧٢٩ ص ٤٨٠

٢ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ١٧ ص ٧٩٠ ٣ ك .ق ، سنة ٥٧٠٩ ص ١٩١

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الحراسة في العمارات المشتركة

٣٦

سلامة شخص أو أمنه أو المحافظة على سلامة الجمهور أو على النظام العام ويجوز له اشتراط الحراسة المسلحة في العمارة المشتركة بالشروط التي يعينها.

(ج) يجوز لضابط الشرطة بمبادرته أو بطلب من شاغل الشقة حظر اجراء حراسة ليست مسلحة في الملك المشترك من عمارة مشتركة معينة أو في مكان قريب منها لا يقع تحت ملكية خاصة اذا كان ثمة ما يخشى من أن الحراسة المذكورة سوف تؤدي الى مساس بسلامة شخص أو بأمنه أو الى مساس بسلامة الجمهور أو بالنظام العام ويجوز له لهذه الأسباب اشتراط الحراسة المذكورة في العمارة المشتركة بالشروط التي يعينها.

(د) يسري مفعول القرار الصادر بمقتضى الفقرة(ب) أو(ج) لمدة لا تزيد على ،1 يوما ويجوز لضابط الشرطة تمديده لمدد اضافية على أن التمديد الذي يتجاوز ٨٠\ يوما يفتقر الى تصديق من ضابط شرطة كبير.

(ه) يجوز لمن يرى نفسه متضررا من قرار ضابط الشرطة بموجب هذه المادة أن يقدم طلبا بالغائه أو بتغيير شروطه الى محكمة الصلح باجراءات حقوقية، ويجوز للمحكمة الغاء القرار المذكور أو تغيير شروطه أو المصادقة عليه، كما يمكن استئناف قرار محكمة الصلح بعد الحصول على اذن بذلك أمام المحكمة المركزية التي تنظر في الاستئناف بتشكيل من قاض واحد، الا أن تقديم الطلب أو الاستئناف لا يؤخر تنفيذ قرار ضابط الشرطة المذكور.

(و) لا تسري احكام هذه المادة على الحراسة في الملك المشترك من العمارة المشتركة، التي تجري من قبل احدى سلطات الدولة أو باسمها أو بموجب أي تشريع.

المادة ٣- من يزاول الحراسة خلافا لأحكام المادة ٢ يعاقب بالحبس مدة عقوبات ستة أشهر.

٣٧

صيانة تشريعات

المادة ٤- ليس في أحكام هذا القانون ما يخل بأحكام أي تشريع يتعلق بخدمات الحراسة.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٥- في المادة ا(ب)من قانون منع المضايقة التهديدية لسنة ٥٧٦٢- ٢٠٠١، بعد البند() يحل:

"() بمزاولة الحراسة في عمارة مشتركة خلافا لأحكام قانون لا فجات الحراسة في العمارات المشتركة لسنة ٥٧٦٩-

المادة ٦-(أ) وزير الأمن الداخلي مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له اصدار أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه.

(ب) يجوز لوزير العدل اصدار تعليمات بشأن اصول تقديم الطلب والاستئناف الى المحكمة بموجب المادة 2(ه) والنظر فيهما.

المادة ٧-يسري هذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

تعديل قانون منع المضايقة

التهديدية- رقم ٢

تنفيذ وانظمة

بدء سريان

أفي ديختر وزير الأمن الداخلي

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بيرس رئيس الدولة

٤ ك .ق . سنة ٥٧٦٢ ص 1٥ ه ك ، ق .سنة ٥٧٦٩ ص ٣٦

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٣٨

٣٩

تعاريف

قانون تنظيم اجراء البحوث في مسببات الأمراض البيولوجية لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

الفصل الأول: عام

المادة ١-في هذا القانون-

"لجنة مؤسساتية"= لجنة مؤسساتية خارجية تؤلف بموجب أحكام المادة ١٢ أو لجنة مؤسساتية داخلية تؤلف بموجب أحكام المادة 1٣.

"العائل" (host range)- أنواع الكائنات الحية التي يستطيع أحد الميكروبات نقل العدوى اليها والتكاثر فيها.

"المؤسسة"- هيئة حكمية أو جماعة أشخاص تقوم بعمل بحثي- علمي أو طبي أو صناعي- تجاري أو تعليمي، بما في ذلك المستشفى والمؤسسة الحكومية.

"المجلس"- مجلس بحوث مسببات الأمراض البيولوجية المعين بموجب أحكام الفصل الثالث من هذا القانون.

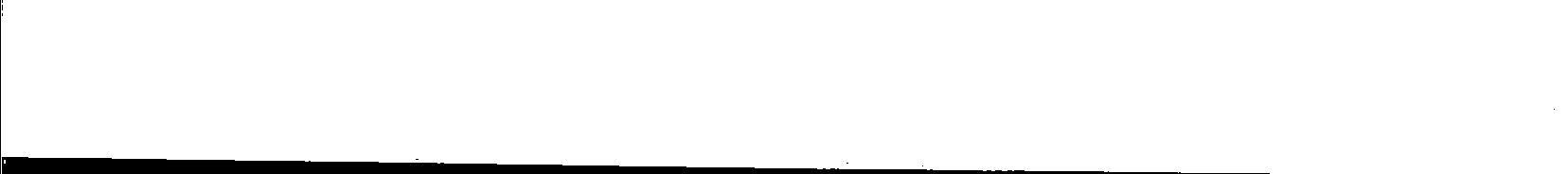
(prions)مسببات الأمراض"- الجراثيم، الفيروسات، الفطريات، البريونات" والتوكسينات أو عناصرها التي قد تسبب الأمراض للانسان والمدرجة في الذيل.

"المدير"- مدير عام وزارة الصحة أو موظف في وزارة الصحة يفوضه لهذا الغرض.

"جهاز الأمن"- وزارة الأمن ووحداتها المعتمدة والوحدات المعتمدة في ديوان رئيس الحكومة التي ينحصر عملها الرئيسي في مجال أمن الدولة وعلاقاتها الخارجية، وجيش الدفاع الاسرائيلي أو كل هيئة اخر يصادق رئيس الحكومة أو وزير الأمن على أن عملها يقع في مجال أمن الدولة لأغراض هذا القانون.

ء اقرته الكنيست في 1 حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٤) .

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)





"جريمة أمنية"- كل جريمة ترتكب بموجب-

(ا) الباب الثاني أو الباب الرابع من الفصل السابع لقانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧-١٩٧٧'(في هذا القانون- قانون العقوبات) وكذلك المواد ٠١٤٣ ١٤٦٠١٤٤ و-١٤٧ من القانون المذكور.

(٢) المواد ٥٨، ٠٥٩ ٠٦٢ ٠٦٤ ٠٦٦ ٠٦٧ ٨٤ و-٨٥ من نظام الدفاع

(الطوارى) لسنة ١٩٤٥'.

(٣) المادة ٢ أو ٣ من قانون مكافحة الارهاب لسنة ٥٧٠٨- ١٩٤٨'. (؟) قانون منع التسلل(المخالفات والقضاء)لسنة ٤ ٥٧١-١٩٥٤.

(ه) المادة ٨ من قانون حظر تمويل الارهاب لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥. "الوزير"- وزير الصحة.

الفصل الثاني: اجراء البحوث في مسببات الأمراض والبحوث الاخرى

المادة ٢-(أ) لا يجوز لأحد أو لمؤسسة حيازة مسببات أمراض أو اجراء بحث فيها بما في ذلك البحث التطبيقي أو التشخيصي(في هذا القانون- البحث) الا في مؤسسة يعتمدها المدير لهذا الغرض بموجب أحكام المادة ٥ (في هذا القانون- مؤسسة معتمدة).

(ب) لا يجوز للمؤسسة المعتمدة حيازة مسببات أمراض أو اجراء بحث فيها الا بعد حصولها على تصديق من لجنة مؤسساتية يبيح لها حيازة مسببات الأمراض أو اجراء البحث، حسب الاقتضاء، بموجب أحكام المادة ٢ا(ب) أو ا(ج) وحسب شروط التصديق.

(ج) (ا) لا يجوز لأحد أو لمؤسسة حيازة مسببات أمراض أو اجراء بحث فيها الا بشكل لا يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه.

١ ك . ق . سنة ٥٧٣٧ ص ٤٣٣

٢ ج٠ر.سنة ١٩٤٥ م٢ ص ١٣٣٨ ٣ ج٠ر. سنة ٥٧٠8م أ ص ٩٩

٤ ك .ق. سنة ٥٧١٤ ص ٤٢٤

ه ك .ق . سنة ٥٧٦٥ ص ١١٨

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

حيازة مسببات الأمراض واجراء البحوث فيها

٤٠

٤١

بحوث اخزى

(؟) يصدر الوزير بعد استشارة وزير الأمن وبمصادقة لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست تعليمات بشأن حيازة مسببات الأمراض واجراء البحوث فيها بما في ذلك ما يتعلق بنقل مخزونها واستيداعه وادارته بشكل لا يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور. أو صحته أو أمنه.

المادة ٣-(أ) يحظر اجراء بحث غايته الوحيدة التسبب بمرض أو استفحاله أو المساس بالقدرة على منع مرض أو علاجه.

(ب) (ا) كل مؤسسة أو شخص أجرى بحثا لا يستوجب الحصول على تصديق باجرائه بموجب هذا القانون واكتشف خلال اجرائه دلائل من شأنها أن تؤدي الى ازدياد عنف مسببات الأمراض غير المدرجة في الذيل أو ازدياد قدرة العدوى بها أو أن تغير عائل مسببات الأمراض المذكورة بحيث يمكن انتقال المرض الى الإنسان وجب التوقف عن البحث والعمل حسب التعليمات التالية:

(أ) اذا اجري البحث في مؤسسة معتمدة وجب على القائم به تقديم طلب بموجب المادة ه الى اللجنة المؤسساتية الداخلية، واذا لم تكن- فالى اللجنة المؤسساتية الخارجية، للحصول على تصديق بمواصلة اجراء البحث.

(ب) اذا اجري البحث خارج مؤسسة معتمدة وجب على القائم به تقديم طلب بموجب المادة ه الى اللجنة المؤسساتية الخارجية للحصول على تصديق بمواصلة اجرائه.

(؟) اذا رأت اللجنة المؤسساتية، في الحالات الخاصة، أن الضرر المتوقع على البحث يفوق الخشية من المساس بأمن الدولة أو بسلامة الجمهور أو بصحته أو بأمنه جاز لها ارشاد القائم بالبحث حول مواصلة اجرائه لغاية صدور قرارها في الطلب.

(؟) تطبق أحكام الفصل الرابع على البحث المذكور في هذه الفقرة بالتغييرات المقتضاة.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

ا، من .



المادة ٤-(أ) يجوز للمدير اعتماد المؤسسة كمؤسسة يجوز لها حيازة مسببات أمراض أو اجراء بحوث اذا وجد بعد استشارة المجلس أن حيازة مسببات الأمراض أو اجراء البحوث فيها لا ينطوي على خطر على أمن الدولة أو على سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه وبعد اقتناعه بأن المؤسسة

قادرة على الايقاء بمتطلبات هذا القانون.

(ب) يقرر المدير ضمن اطار اعتماد المؤسسة بموجب أحكام الفقرة(أ) ما اذا يجوز للمؤسسة اقامة لجنة مؤسساتية داخلية بموجب احكام المادة ١٣.

(ج) يجوز للمدير بعد استشارة المجلس الغاء الاعتماد الممنوح بموجب الفقرة(أ) أو التصديق باقامة لجنة مؤسساتية داخلية الممنوح بموجب الفقرة(ب) اذا وجد أن حيازة مسببات الأمراض أو اجراء البحث في المؤسسة من شأنه أن يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه أو اذا وجد أن المؤسسة لا تنفذ التعليمات الصادرة بموجب هذا القانون أو الصادرة لها من قبل المدير أو اللجنة المؤسساتية.

(د) على المدير قبل أن يقرر رفض اعتماد المؤسسة أو الغاء الاعتماد الممنوح أو التصديق الممنوح باقامة لجنة مؤسساتية داخلية أن يتيح للمؤسسة فرصة للادلاء بادعاءاتها حول الموضوع.

المادة ه- على من يريد حيازة مسببات أمراض أو اجراء بحث فيها أن يقدم طلبا بذلك الى اللجنة المؤسساتية الداخلية في المؤسسة، واذا لم تكن- فالى اللجنة المؤسساتية الخارجية.

الفصل الثالث: مجلس بحوث مسببات الأمراض

المادة ٦-(i) يتولى الوزير بعد استشارة رئيس الأكاديمية القومية الاسرائيلية للعلوم ورئيس مجلس الأمن القومي تعيين مجلس لبحوث مسببات الأمراض قوامه ٥ اعضوا.

(ب) وفيما يلي أعضاء المجلس-

(ا)ستة أخصائيين في مجالات الميكروبيولوجيا أو أمراض التلوث او البيوتكنولوجيا، يختارهم الوزير من قوائم تقدمها مؤسسات البحث الأكاديمية بما فيها المستشفيات، ويعين الوزير أحدهم رئيسا وفق نص الفقرة(ا).

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

اعتماد المؤسسة

طلب حيازة مسببات الأمراض أو اجراء بحث فيها

مجلس

بحوث مسببات الأمراض

٤٢

٤٣

انقضاء الخدمة

(٢) ممثل وزارة الصحة.

("؟) ممثل وزارة العلوم والثقافة والرياضة بتنسيب وزير العلوم والثقافة والرياضة.

(٤) ممثل وزارة حماية البيئة بتنسيب وزير حماية البيئة.

(ه) ممثل وزارة الزراعة وتطوير القرى بتنسيب وزير الزراعة وتطوير القرى.

(٦) ممثل وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام بتنسيب وزير

الصناعة والتجارة والاستخدام.

(٧) ممل شرطة اسرائيل بتنسيب وزير الأمن الداخلي. (٨) ممثل وزارة الأمن بتنسيب وزير الأمن.

(9) ممثل مجلس الأمن القومى.

(١0) ممثل اتحاد الصناعيين.

(ج) يكون مجال اختصاص المملين المذكورين في البنود(؟) لغاية(ه) من الفقرة(ب) أحد المجالات المذكورة في الفقرة(ب)(ا).

(د) لا يعين عضوا في المجلس من ادين بجريمة أمنية أو بجريمة تجعله ماهيتها أو خطورتها أو ظروفها غير لائق لعضوية المجلس.

(ه) تكون مدة خدمة عضو المجلس اربع سنوات ويمكن اعادة تعيينه لولاية اضافية واحدة.

المادة ٧-(أ) يتوقف عضو المجلس عن العمل قبل انتهاء مدة خدمته في كل حالة من الحالات التالية:

(١) اذا استقال بتقديمه كتاب استقالة الى الوزير.

(٢) اذا تعذر عليه أداء مهمته بصورة دائمة أو.كان في مواصلة عضويته في المجلس مساس حقيقي في أداء مهام المجلس، وقرر الوزير بعد استشارة رئيس المجلس تنحيته عن منصبه باشعار خطي.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(٣) اذا تغيب عن ثلاث جلسات متوالية، عدا التغيب بسبب مرض أو خدمة في جيش الدفاع الاسرائيلي أو التغيب باذن كتابي مسبق من رئيس المجلس.

(؟) اذا فقد أحد الشروط اللازمة لتعيينه.

(ب) اذا قدمت لائحة اتهام ضد عضو المجلس بجريمة أمنية أو بجريمة تجعله ماهيتها أو خطورتها او ظروفها غير لائق لعضوية المجلس جاز للوزير كف يده عن العمل لغاية صدور حكم نهائي في قضيته.

(ج) اذا اوقفت خدمة عضو المجلس أو تقرر كف يده يعين الوزير عضوا آخر خلفا له من نفس الهيئة التي كان يملها العضو مكفوف اليد أو الذي اوقفت خدمته بموجب أحكام هذه المادة ويستمر تعيين خلف العضو مكفوف اليد لمدة كف اليد.

المادة ٨- يضطلع المجلس بالمهام التالية:

(ا) ابداء المشورة للوزير في بلورة التعليمات المتعلقة بحيازة مسببات الأمراض والبحث فيها وبشأن البحوث بموجب المادة ٣(ب) وبشأن تغيير الذيل.

(؟) ابداء المشورة للمدير بشأن اعتماد المؤسسات.

("٣) ابداء المشورة للمدير في النظر بالاعتراض المقدم بموجب أحكام المادة ١٧.

(ة) المبادرة الى وضع برامج ايضاحية في المواضيع الداخلة في مجال عملها والى وضع برامج استكمالية وارشادية للباحثين في المواضيع المتعلقة باجراء البحوث في مسببات الأمراض والبحوث بموجب المادة ا(ب).

(ه) المصادقة على القواعد الخاصة بعمل اللجان المؤسساتية بموجب أحكام المادتين ١٢ و-١٣.

(٦) مراقبة تطبيق أحكام هذا القانون وتنفيذ قواعد عمل اللجان المؤسساتية.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

مهام المجلس

٤٤

المادة ٩-(أ) ينعقد المجلس من وقت لآخر ثلاث مرات في السنة على الأقل انعقاد

م · .، • ه • , المجلس

ويجوز للوزير أو للمدير دعوته للانعقاد حيتما استصوب ذلك. واصول

عمله (ب) تشكل أكثرية أعضاء المجلس نصابا قانونيا بشأن المصادقة

على القواعد واتخاذ القرارات.

(ج) يقرر المجلس اصول عمله بالقدر الذي لم يتقرر في هذا القانون أو بموجبه ويجوز له أن يقرر اجراء مداولاته بجلسات مغلقة.

(د) يقدم المجلس الى الوزير والى لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست تقريرا بأعماله مرة في السنة.

(ه) يقيم المجلس علاقات عمل مع هيئات مماثلة في العالم ويتعاون ويتبادل المعرفة معها.

المادة ١٠-يحق لعضو المجلس بمصادقة رئيس المجلس أو حسب القواعد زيارة

مي ي ج ء ج ي عضو

التي يقرها وبعد اشعار مسبق زيارة كل مكان يجري بحث فيه شريطة أن المجلس

يتخذ التدابير المتعارف عليها واللازمة لمنع المساس بالبحث.

المادة ١ا- يعين الوزير مركزا مهنيا ومساعدا للمركز المهني من بين تعيين موظفي وزارة الصحة الخاضعين للعالم الأول في الوزارة حيث يكونان

مسؤولين عن الأعمال العادية للمجلس.

الفصل الرابع: اللجان المؤسساتية

أصحاب

المناصب

المادة ١٢-(أ) يتولى المدير تعيين اللجنة المؤسساتية الخارجية من لجنة بين أعضاء المجلس وتتألف من ثلاثة اعضاء من بين الأعضاء المذكورين

في المادة ٦(ب)() والأعضاء المذكورين في المادة ٦(ب)(٢)(٦) و-(٧) ويتولى أخدهم رئاستها حسب قرار المدير.

(ب) تمنح اللجنة المؤسساتية الخارجية تصديقات بشأن حيازة مسببات الأمراض واجراء البحوث فيها وتشرف على البحوث المصادق على اجرائها وعلى تطبيق أحكام هذا القانون في المؤسسات التي تخلو من لجنة مؤسساتية داخلية.

مؤسساتية خارجية

(ج) تقرر اللجنة المؤسساتية الخارجية اصول عملها بمصادقة

المجلس.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٤٥





(ب) تتشاور اللجنة المؤسساتية الداخلية عند اتخاذ قراراتها مع ضابط الأمن ومع المشرف على السلامة في المؤسسة ويجوز لهؤلاء العمل بصفة مراقبين في مداولاتها.

(ج) تمنح اللجنة المؤسساتية الداخلية تصديقات بشأن حيازة مسببات الأمراض واجراء البحوث فيها حسب أحكام هذا القانون وتشرف على البحوث المصادق على اجرائها وعلى تطبيق أحكام هذا القانون داخل المؤسسة التي تعمل فيها.

(د) تقرر اللجنة المؤسساتية الداخلية اصول عملها بمصادقة

المادة ١٣-(أ) يعمل في اللجنة المؤسساتية الداخلية ثلاثة أعضاء من كبار الباحثين في المؤسسة المتخصصين بالميكروبيولوجيا أو أمراض التلوث أو البيوتكنولوجيا ويتولى أحدهم رئاستها.

المجلس.

المادة ٤ا- تنفيذا لمهام اللجنة المؤسساتية بموجب هذا القانون يجوز لأعضائها-

(ا) تكليف المفتش المفوض بموجب أحكام المادة ١٨ بممارسة صلاحياته بموجب المادة ١٩ ومرافقتهم في دخول المكان الذي يجري فيه البحث الذي صادقت عليه اللجنة المؤسساتية التي ينتمون اليها وتفقد المكان وفحص كيفية اجراء البحث ومطالبته باحالة العينات المأخوذة بموجب المادة ١٩ اليهم، على أن تسلم العينات التي توخذ بموجب هذه المادة الى المدير بناء على طلبه.

(؟) تكليف كل شخص بأن يقدم الى اللجنة المؤسساتية المعلومات والمستندات المتعلقة بالبحوث التي صادقت على اجرائها.

المادة ١٥-(أ) تصادق اللجنة المؤسساتية على حيازة مسببات الأمراض أو اجراء البحث فيها اذا اقتنعت بتوفر جميع الامور التالية:

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

لجنة مؤسساتية داخلية

صلاحية

اللجنة

المؤسساتية

تصديق اللجنة المؤسساتية بحيازة مسببات الأمراض واجراء البحث فيها

٤٦

٤٧

(١) أن اجراء البحث لا يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه على أن تراعي، ضمن الاعتبارات التي تراعيها، الاعتبارات التالية المتعلقة بالغاية

4

من البحث:

(أ) ازدياد الضرر الذي قد تلحقه مسببات الأمراض.

(ب) ازدياد مقاومة مسببات الأمراض للوسائل الدوائية أو لوسائل التعقيم أو للأوضاع الطبيعية المخلتفة.

(ج) تفاقم صعوبة اكتشاف أو تشخيص مسببات الأمراض.

(٢) أن اجراء البحث يفي بالمتطلبات والاصول وقواعد السلامة المقررة قانونا بصدد حيازة مسببات الأمراض أو بصدد اجراء البحوث فيها وكذلك بصدد الأجهزة المطلوبة وطاقم البحث وتأهيله.

(ب) لا تصادق اللجنة المؤسساتية على حيازة مسببات الأمراض أو على اجراء البحث فيها الا بتوفر ما يلي:

(ا) أن تكون للمؤسسة التي تجري فيها حيازة مسببات الأمراض أو يجري البحث فيها ملف يحتوي على توجيهات مكتوبة بشأن قواعد حيازة مسببات الأمراض واجراء البحث بموجب هذا القانون.

(ا) أن يقدم القائم بالبحث تصريحا محررا وموقعا حسب الاصول وفقا لتعليمات الوزير يشهد بأنه لم يدن بجريمة أمنية.

(ج) بغية منح التصديق بموجب هذه المادة يجوز للجنة المؤسساتية أن تكلف طالب التصديق بموافاتها بكل بيان أو معلومات اضافية تلزمها لدراسة الطلب.

(د) لا ترفض اللجنة المؤسساتية المصادقة على الطلب اذا أمكن المصادقة عليه بشروط أو، بصدد طلب المصادقة على اجراء بحث، اذا أمكن تقييد البحث واصدار تعليمات حول كيفية اجرائه.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ه) اذا وجدت اللجنة المؤسساتية أن التصديق الذي منحته من شأنه أن يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه أو أنها منحت التصديق المذكور عن طريق الخطأ أو استنادا الى بيانات خاطئة أو أن البحث لا يجري حسب الشروط والقيود التي قررتها جاز لها وضع شروط جديدة للتصديق أو تقييده كما يجوز لها الغاء التصديق الذي منحته.

(و) يصدر قرار اللجنة المؤسساتية بموجب الفقرة(ه) بعد اتاحة فرصة للقائم بالبحث للادلاء بادعاءاته، غير أنه يجوز لها الاستماع الى الادعاءات المذكورة بعد الغاء التصديق اذا وجدت أن التأخر في الغائه قد يمس بأمن الدولة أو بسلامة الجمهور أو بصحته أو أمنه.

المادة ١٦-(أ) على اللجنة المؤسساتية ابلاغ المدير بمنح التصديق بموجب المواد ا(ب)، ٢ا(ب) أو3 1(ج) خلال ثلاثة أيام من تاريخ منحه وذلك بطريقة الابلاغ التي يعينها المدير.

(ب) اذا خشي المدير من أن التصديق الذي منحته لجنة مؤسساتية من شأنه أن يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه أو اتضح له عدم الايفاء بشروط التصديق على الطلب بموجب أحكام لمادة 1٥ جاز له خلال ١٤ يوما من تاريخ استلام الاشعار بشأن التصديق وفق الفقرة(ا) أن يلغ عن تأجيل منح التصديق المذكور ودراسة الطلب من جديد.

(ج) اذا قرر المدير تأجيل منح التصديق بموجب أحكام الفقرة(ب) فعليه أن يصدر قراره في الموضوع خلال ١ يوما من تاريخ تأجيله.

المادة ١٧-(أ) يجوز للمؤسسة أو للقائم بالبحث تقديم اعتراض الى المدير على قرار اللجنة المؤسساتية الصادر بموجب المواد "ا(ب)، ٢ا(ب) أو1٣(ج).

(ب) يصدر المدير قراره في الاعتراض خلال ٣٠ يوما من تاريخ تقديمه.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

ابلاغ المدير بمنح التصديقات

الاعتراض على قرار اللجنة المؤسساتية

٤٨

٤٩

تفويض مفتشين

المراقبة



الفصل الخامس: المراقبة

المادة ١٨- يجوز للمدير تخويل مفتش من بين موظفي وزارته بالصلاحيات الواردة في هذا القانون بشرط أن يستوفي جميع الامور التالية:

(ا) أن تبلغ شرطة اسرائيل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها تفاصيل الموظف عن عدم اعتراضها على تعيينه لأسباب تتعلق بأمن الجمهور أو بسوابقه الجنائية.

(؟) ان يتلقى تأهيلا مناسبا حسبما يقرره الوزير.

(٣) ان يستوفي شروط الأهلية الاخرى التي قررها الوزير.

المادة ١٩-تنفيذا لمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون يجوز للمفتش ما يلي: (١) الدخول الى المؤسسة بعد اثبات هويته، غير أنه لا يدخل الى مكان مستعمل للسكنى فقط الا بموجب أمر من المحكمة.

(٢) تكليف كل شخص له علاقة بالأمر بموافاته بكافة المعلومات أو المستندات التي تضمن أو تسهل تنفيذ هذا القانون ولفظة "المستند" في هذه المادة تشمل مستخرج الحاسوب حسب

تعريفه في قانون الحاسبات لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥ .

(٣) اجراء قياسات وأخذ عينات من مسببات الأمراض أو المواد الاخرى كما يجوز له احالة القياسات والعينات الى المختبر أو حفظها أو التصرف بها بطريقة اخرى على أن تسلم له النماذج دون مقابل.

(؟) ضبط مسببات الأمراض أو المواد الاخرى بغية اتلافها، وكذلك اتلافها عند الضرورة اذا ثار شك بأن مسببات الأمراض أو المواد الاخرى الموجودة في المؤسسة تعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه.

٦ ك .ق .سنة ٥٧٥٥ 'ص ٧١٧

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٢٠- على الرغم مما ورد في المادة ١٩، لا يصدر المفتش أمرا بضبط أو اتلاف مسببات الأمراض أو المواد الاخرى الا بعد اتاحة فرصة للمؤسسة أو للقائم بالبحث للادلاء بادعاءاتهما غير أنه اذا وجد المفتش أن التأخر في اصدار الأمر من شأنه أن يعرض للخطر أمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته أو أمنه جاز له اصداره في الحال بشرط أن يتيح للمؤسسة أو للقائم بالبحث الادلاء بادعاءاتهما في أول فرصة تسنح بغد ذلك.

الفصل السادس: عقوبات

حق الطعن

عقوبات المادة ٢١-(i) كل من حاز على مسببات أمراض أو قام باجراء بحث خلافا لأحكام المادة 2(أ) يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات أو بغرامة تعادل ثلاثة أضعاف الغرامة المقررة في المادة ٦1(١)(٣) من قانون العقوبات.

(ب) كل من حاز على مسببات أمراض أو قام باجراء بحث بدون تصديق خلافا لأحكام المادة 2(ب) أو خلافا لأحكام المادة ا(ج)(٢) أو ا(ب) يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر أو بنصف الغرامة المقررة في المادة ٦1(1)(٣) من قانون العقوبات.

(ج) كل من قام باجراء بحث خلافا لأحكام المادة ٣(I) يعاقب بالحبس مدة أربع سنوات.

ى ،

المادة ٢٢-(أ) يترتب على كل شاغل منصب في هيئة حكمية أن يراقب وأن يبذل كل ما في وسعه لمنع ارتكاب الجرائم بموجب المادة ٢١ من قبل الهيئة أو من قبل أحد مستخدميها وكل من يخالف هذا النص يعاقب بالغرامة المقررة في المادة ٦1(أ)(٤) من قانون العقوبات؟ ولأغراض هذه المادة يراد "بشاغل منصب" كل من المدير الفعال في الهيئة أو الشريك، عدا الشريك المحدود، أو كل موظف مسؤول باسم الهيئة عن المجال الذي ارتكبت به الجريمة.

(ب) اذا ارتكبت جريمة بموجب المادة ٢١ من قبل هيئة حكمية أو من قبل أحد مستخدميها يفترض بأن شاغل منصب فيها أخل بواجبه بموجب الفقرة(أ) الا اذا أثبت أنه بذل قصارى جهده لأداء واجبه.

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

مسؤولية شاغل

متصلب

في هيئة حكمية

٥٠



الفصل السابع: أحكام عامة

المادة ٢٣- لا يجوز لمن يؤدي مهمة بموجب هذا القانون الافضاء بمعلومة أو بفحوى مستند بلغه بحكم وظيفته الا بصورة قانونية.

المادة ٢٤- للوزير أن يغير الذيل من وقت لآخر بمصادقة لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست.

المادة ٢٥- الوزير مكلف بتنفيذ هذا القانون وله اصدار التعليمات في كل ما يتعلق بتنفيذه بما فيها طرق تقديم طلبات اجراء ومنح التصديقات، وكذلك- بعد استشارة وزير الأمن- بصدد شروط اعتماد المؤسسة وطرق المراقبة والتفتيش.

المادة ٢٦- لا تسري أحكام هذا القانون على جهاز الأمن على أن تجري حيازة مسببات الأمراض واجراء البحث فيها حسب التوجيهات التي تصدر-

(ا) في الوحدات المعتمدة لديوان رئيس الحكومة أو في المؤسسة التي يعتمدها رئيس الحكومة- من قبل مدير عام

ديوان رئيس الحكومة.

(؟) في وزارة الأمن وفي وحداتها المعتمدة أو في المؤسسة التي يعتمدها وزير الأمن- من قبل مدير عام وزارة الأمن.

("؟) في جيش الدفاع الاسرائيلي- وفقا لأوامر الجيش حسب بج,في قانون القضاء السري لسنة ٥٧١٥-

كتمان الأسرار

تغيير الذيل

تنفيذ وأنظمة

استثناء بصدد السريان على جهاز الأمن

المادة ٢٧-(أ) يسري هذا القانون، عدا المادة٤ والفصل الثالث بدء والمادتين ١٢ و-1٣، بعد تسعة أشهر من تاريخ نشره(فيما يلي- تاريخ بدء

السريان).

سريان وحكم انتقالي

٧ .ق . سنة ٥٧١٥ ص ٢١٩

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٥١



(ب) تسري المادة 4 والفصل الثالث والمادتان ١٢ و١٣ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

(ج) لا يقدم شخص للمحاكمة عن جريمة ترتكب بموجب المادة ٢١ أو ٢٣ خلال ستة أشهر من تاريخ بدء السريان.

الذيل

(المادة ١)

تعريف "مسببات الأمراض"

Abriتم

Arian iصfاenza virus (highly pathogenic);

Bacillus anthracis;

Botulinum neurotxins;

Botulinum neurotoxin producing species of Clostridiumن

Boviضe spongifor encephalopathy agent

Brucella abortus;

Brucella melitenis

Brucella suis;

Burkholderia maلlei @fomerly Pseudomonas pseudomallei

Camel pox viruق;

Central European Tick- borne encephalitis; Ceropithecine herpesvimus 1 (Herpes B rirus); Clostridium perfingens epsilon toxت;

Coccidioides imصitis; Coccidoides psadiasiiت

Reconstructed replication competent fors of the 1918 pandemic ifluenza 7irus containing any portion of the coding regions of aلl eight gene segments (Reconstructed 1918 iصflenza virus);،

Conotoxins;

Coxiella burnetii;

Crimean-Congo haemorrhagic fever virus;

Diacetoxyscirpenol;

Eastern Equine Encephalitis virus;

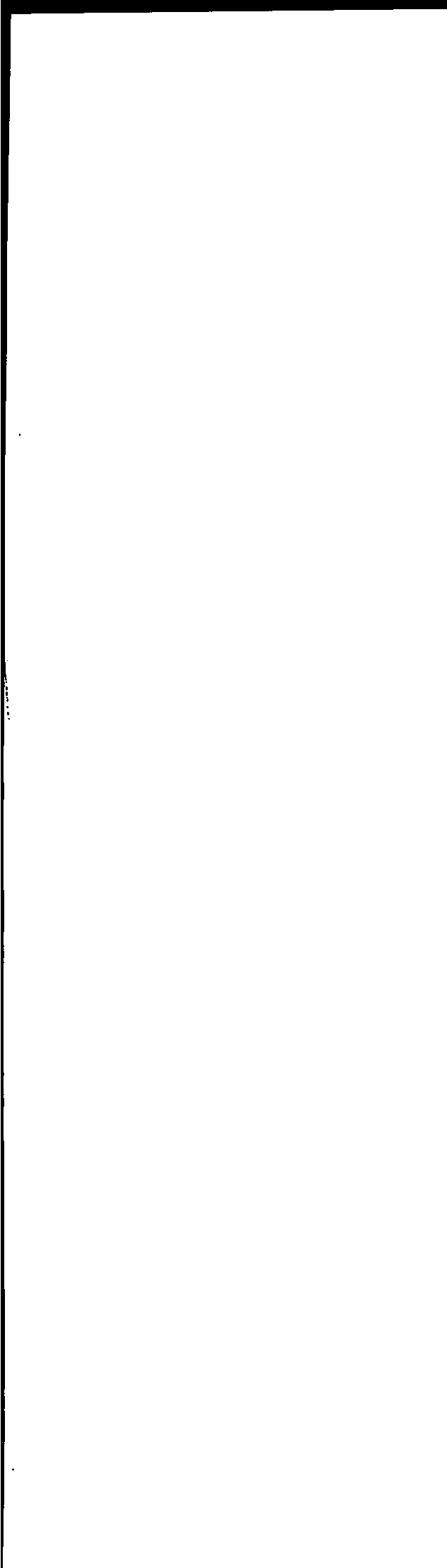
Ebola virus;

Far Eastern Tick-borne encephalitis;

FIexal;

Fransicela tularensis;

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٥٢ 

;uana ritoا

Hendra virus;

Japanese ecephilitis virus; Juniب

Fyasanur Forest disease; Lمassa fever virus; Machupo;

Marburg virus; Menangele virus; Monkeypor virus;

Nipah rirus;

Omsk Haemorrhagic Ferer;

تصRici ء

Riclettsia prowazekii; Rickettsia rickettsii; Rift Valley ferer virus;

Russian Spring and Summer encephalitis; .Sabia;

Saxitoxin;'

Shiga-lلe ribosome iصactivating proteins; Shigatoxim;

Staphylococcal enterotoxins;

T'2 toxin Weneazuelan Equine Encephalitis virs; Tetrodotoxin; .

Wariola major wiru (Smallpox); Wariola mior virus (Alastrim);

ما ا استطرت السنة فى سجد السرب مكك رتى المادة ٤٧أ من قانون الصيادلة(نص جديد) لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١".

يعقوب بن يزري وزير الصحة

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون ببيرس رئيس الحكومة

٥٣

'٨ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٣٥ ص ١٣٧٩

كتاب القوانين ٢١٨٧- 1٤ حشفان ٥٧٦٩(1٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



قانون مراقبة معاهد البسيخومتري لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

الغاية المادة ا-يرمي هذا القانون الى تنظيم عمل معاهد البسيخومتري بما فيها المعاهد المذكورة التي تمول، فيما تمول، من أموال صندوق استيعاب الجندي المسرح.

تعاريف المادة ٢- في هذا القانون-

"قانون الصندوق"- قانون استيعاب الجنود المسرحين لسنة ٥٧٥٤-١٩٩٤\.

"امتحان بسيخومتري"- امتحان بسيخومتري يجري تمهيدا للقبول في مؤسسة للدراسة العالية في اسرائيل.

"معهد بسيخومري"- معهد تجري فيه دراسات تحضيرية للامتحان البسيخومتري.

"معهد بسيخومتري معتمد"- معهد بسيخومتري معتمد بموجب المادة ٣. "الدورة"- دورة دراسية في معهد بسيخومتري.

"الصندوق"- صندوق استيعاب الجندي المسرح حسب مدلوله في قانون الصندوق.

"الوزير"-وزير المعارف.



المادة ٣- يعتمد الوزير المعهد البسيخومتري اذا استوفى كل ما يلي: (١) نشر شروط التعاقد على النحو الوارد في المادة ٠٦

(ا) ابرز تصديق سلامة حسب التعليمات التي أقرها الوزير.

المادة ٤-يسري مفعول الاعتماد المذكور في المادة ٣ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره، غير أنه يجوز للوزير اذا اقتنع بأن المعهد البسيخومتري المعتمد أخل بأحكام هذا القانون أو تخلف عن تنفيذ شروط المادة ٧، الغاء الاعتماد الممنوح أو تقييده بشرط أن يتيح له فرصة للادلاء بادعاءاته.

+ اقرته الكنيست في ٩ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٣) ٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٥٤ ص ٢٣٨

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

اعتماد

المعهد البسيخومتري

مفعول الاعتماد

٥٤

حق

المساهمة

في لجور المعهد البسيخومتري

شروط التعاقد

اتفاق التعاقد

الغاء الاشتراك في الدورة

٥٥





المادة ٥-كل جندي مسرح، حسب تعريفه في قانون الصندوق، يدرس في دورة دراسية، يستحق مساهمة في دفع اجور الدورة في معهد بسيخومتري معتمد فقط.

المادة ٦- على المعهد البسيخومتري أن ينشر على الملأً شروط التعاقد معه وان يعمل بموجبها.

المادة ٧-(أ) لا يتعاقد المعهد البسيخومتري مع شخص حول اشتراكه في دورة دراسية الا حسب الشروط المقررة في اتفاق تحريري يوقعه نفس الشخص(في هذا القانون- اتفاق التعاقد) ويتضمن فيما يتضمنه جميع الأمور التالية:

(١) السعر الاجمالي الذي يدفع فعلا لقاء الاشتراك في الدورة الدراسية شاملا رسوم التسجيل(في هذا القانون- السعر الاجمالي) واذا منحت امكانية الاشتراك في دورة اضافية فسعرها أيضا.

(2) شروط الدفع.

(؟) شروط الغاء الاشتراك في الدورة حسب أحكام المادة ٨. () الشروط الأساسية للدراسة.

(ه) تفاصيل مكتب المعهد المكلف باستلام الطلبات والشكاوى.

(ب) ينبغي أن تذكر بصورة بارزة على الأخص شروط اتفاق التعاقد الجوهرية والاستثناءات المتعلقة بواجبات المعهد البسيخومتري بموجب الاتفاق وكذلك الشروط المتعلقة بتأجيل موعد الدورة والانتقال الى دورة مختلفة وصيانة الحق في الاشتراك بالدورة في موعد أخر ونقل حق الاشتراك فيها الى شخص أخر.

(ج) "الاتفاق التحريري" في هذه المادة يشمل الاتفاق المصادق عليه بوسائل الكترونية.

المادة ٨-(أ) يجوز للتلميذ الغاء اشتراكه في الدورة باشعار يرسله الى المعهد البسيخومتري حسب التفصيل التالي:

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(ا) لغاية ثلاثين يوما قبل بدء الدراسة في الدورة- بدون أن يدفع بدل الغاء وعلى التلميذ الذي يلغي اشتراكه في الدورة على هذا النحو أن يعيد الى المعهد البسيخومتري دون تأخير كافة المواد التي تلقاها منه بنفس الحالة التي استلمها ودون استعمالها، فاذا لم تتم اعادتها بهذا الوجه أو جرى استعمالها وجب على التلميذ أن يدفع للمعهد المبلغ المقرر في النظام.

(؟) من ثلاثين يوما قبل بدء الدراسة في الدورة ولغاية بدء الدراسة- يدفع بدل الغاء بمبلغ لا يتجاوز عشرة بالمائة من السعر الاجمالي.

(٢) لغاية انتهاء ثلث الدروس في الدورة يدفع بدل الغاء بمبلغ لا يتجاوز أربعين بالمائة من السعر الاجمالي، واذا حصل التلميذ على تخفيض بسبب تعاقد جماعي مع المعهد يدفع بدل الغاء بمبلغ لا يتجاوز نصف السعر الاجمالي.

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا)، يحق للتلميذ استعادة مبلغ الاشتراك في الدورة، في كل موعد، اذا ألغى اشتراكه لظروف غير متوقعة سلفا كمشاكل صحية مثلا أو مشاكل شخصية شاذة ومشاكل عائلية شاذة، حسبما تنص عليه شروط التعاقد مع المعهد البسيخومتري على أن يحاط الشخص الذي يطلب التسجيل في الدورة علما بهذه النصوص قبل التوقيع على اتفاق التعاقد.

(ج) يحق للتلميذ الاشتراك في حصتين للتجربة بدون مقابل قبل بدء الدراسة في الدورة.

(د) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بأحكام المادة ا(ب) من قانون الصندوق بخصوص استعادة المبلغ المدفوع للصندوق.

(ه) يجوز لوزير الصناعة والتجارة والاستخدام بمصادقة لجنة المعارف والثقافة والرياضة التابعة للكنيست اصدار تعليمات بشأن تبليغ الاشعار بموجب الفقرة(أ).

كتاب القوانين ٢١٨٧ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١2 تشرين الثاني٢٠٠٨)

٥٦

نشر الامتحانات والتفاصيل من قبل المركز القطري للامتحانات

والتقييم



المادة ٩- على المركز القطري للامتحانات والتقييم بعد كل موعد يجري فيه امتحان بسيخومتري أن ينشر على الملأ نموذج الامتحان المركزي الذي اجري في نفس الموعد مشفوعا بالحل وكذلك تفاصيل عن نتائج الامتحان وتقسيم النتائج حسب معايير مختلفة يقررها المركز، وعلى المركز أن ينشر مرة في السنة نموذج الامتحان بكل لغة يجري بها الامتحان البسيخومتري في نفس السنة، ويقرر الوزير طريقة النشر بموجب هذه المادة والنشر في الانترنت ويراد "بنموذج الامتحان" في هذه المادة جزء الامتحان المستعمل لاعطاء العلامة.

المادة ١٠- الوزير مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له بمصادقة لجنة تنفيذ

." ء أنظمة

المعارف والثقافة والرياضة التابعة للكنيست اصدار أنظمة في كل ما يتعلق أ

بتنفيذه.

تعديل قانون الصندوق- رقم ٨

المادة ١ا-في المادة ا من قانون الصندوق، في تعريف "مدرسة خارجية"، بدلا من النهاية المبتدئة بعبارة "بما فيها الدراسة" يحل "اعتمدها وزير المعارف لأغراض هذا القانون وكذلك المعهد البسيخومتري المعتمد حسب تعريفه في قانون مراقبة معاهد البسيخومتري لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨'٣.

يولي تمير وزيرة المعارف

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

٢ . ق . سنة ٥٧٦٩ ص ٥٤



٥٧

قانون مكافآت مصابي الأعمال العدوانية(تعديل رقم ٢٥) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨

المادة ١-في المادة ٧ من قانون مكافات مصابي الأعمال العدوانية فيلإ لسنة ٥٧٣٠-١٩٧٠'(فيما يلي- القانون الأصلي)-

+ اقرته الكنيست في ٩ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٣) ١ ك .ق . سنة ٥٧٣٠ ص ٢١٧

كتاب القوانين ٢١٨٧ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(ا) بعد الفقرة(ا) يحل: ا

"(/١) يحق لليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية الحصول على مكافأة شهرية بمقدار المكافأة المقررة في المادة ١٣(١) من قانون عائلات الجنود بدلا من المكافأة الشهرية بموجب أحكام المادة 9(أ) من نفس القانون".

(ا) في الفقرة(ب)، بدلا من "عن المدة المذكورة في الفقرة(ج) على ر مكافأة مقدارها l٨٠ من المكافأة المستحقة عن يتيم بموجب أحكام , المادة ٩(ج) من قانون عائلات الجنود" يحل "على مكافأة كما يلي عن المدة التي تبدأً من شهر صيرورته يتيما من كلا الوالدين"، ز وبدلا من "الخامسة والثلاثين من عمره" يحل "السابعة والثلاثين من عمره:

(١) مكافأة بمقدار المكافأة المقررة في المادة ١3(١)من قانون ا عائلات الجنود- لغاية اتمامه ٢٧ سنة.

(٢) مكافأة مقدارها i0 من المكافأة المقررة في المادة ١٣(١) من قانون عائلات الجنود- لمن أتم ٢٧ سنة من العمر ولغاية اتمامه ز ٣٧ سنة".

(٣) تستبدل الفقرتان(ج) و-(د) بما يلي:

"(ج) من يستحق مكافأة بموجب أحكام الفقرة(ب) لا يستحق عن مدة استحقاقه لها مبلغا لمعيشة يتيم وقت اكتساب مهنة أو ثقافة عامة أو مهنية بموجب قانون عائلات الجنود ولكن يحق له اختيار المبلغ المذكور بدلا من المكافأة المذكورة.

(د) يستحق اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية ما يلي:

(ا) اذا لم يتم بعد ٣٧ سنة من العمر- يستحق منحة لتدبير شؤونه مقدارها ٨٣٦٠٠ شيكل جديد تدفع بتاريخ صيرورته يتيما من كلا والديه او عند بلوغه ٨ا سنة من العمر، أيهما ألحق.

(٢) اذا لم يتم ١ا سنة من العمر- يستحق منحة تنقل مقدارها ٢٦٠٠٠ شيكل جديد.

+ اقرته الكنيست في ه حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٣) ١ ك . ق . سنة ٥٧٣٠ ص ٢١٧

كتاب القوانين ٢١٨٧ -1٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٥٨

٥٩

اضاقة المادة ٧د

(ه) تعدل المبالغ المرقومة في الفقرة(د) بتاريخ تعديل المكافأت بموجب قانون عائلات الجنود وحسب نسبة التعديل المذكور.

(و) على الرغم مما ورد في المادة ٢٩أ من قانون عائلات الجنود- (ا) بصدد اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية- يسري استحقاق المنح بموجب المادة ٢٩أ من قانون عائلات الجنود لغاية اتمامه ٣٧ سنة من العمر.

(٢) اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية يستحق المنح بموجب المادة ٢٩أ من قانون عائلات الجنود بحكم كل واحد من والديه.

(٣) اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية يستحق منحة تعادل ٨٠/ من المنحة الواردة في المادة ٢٩أ(i) من قانون عائلات الجنود حتى في حالة زواجه قبل وفاتهما أو وفاة والده الثاني بشرط أنه لم يتم ٣٧ سنة من العمر ولم يمض أكثر من سنتين منذ زواجه وحتى وفاة والده الثاني، فاذا توفي الوالدان على النحو المذكور خلال سنتين من وقت الزواج استحق هذا اليتيم منحة بموجب هذا البند بحكم كل واحد من والديه.

(ز) اذا كان اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية تحت وصاية قيم على جسمه دفعت المكافأة بموجب

الفقرة(/1) لنفس القيم رغم أحكام المادة ٩(د) من قانون عائلات الجنود، كما تدفع المنحة بموجب الفقرة(د)(ا) لنفس القيم الا اذا أمرت محكمة مختصة بخلاف ذلك لأسباب خاصة تدونها وحسبما توعز به".

المادة ٢- بعد المادة ٧ج من القانون الأصلي يحل:

دفع مبلغ المادة ٧د-(أ) يستحق القيم على جسم اليتيم من كلا والديه اثر

قن وفاتهما من أصابة عدوانية مبلغا شهريا بسبب فقدان دخله خلال

دخل القيم المدة التي يكون فيها اليتيم معه وتحت حضانته، بالمقدار الذي

على يتيم يحدده وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية باستشارة وزير المالية

لإلى وبمصادقة لجنة العمل والرفاه والصحةً التابعة لكنيست، ويجوز

كتاب القوانين ٢١٨٧ -١٤ حشفان ٥٧٦٩(١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

للوزير تحديد المبلغ بمراعاة عدد الايتام وعمرهم ومدد استحقاق المبلغ والغاية من الدفع ونوعه كما يجوز له تحديد منحة تدفع لمرة واحدة عن المدد السابقة لاستحقاق المبلغ الشهري.

(ب) كل والد يتبنى يتيما من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية يستحق الحقوق الممنوحة للقيم بموجب هذه المادة".

المادة ٣- في المادة ٩ من القانون الأصلي، في نهاية البند(1) يحل "وبشأن شروط دفع المنح المذكورة في المادة ٧(د)".

المادة 4-(أ) يسري هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره (فيما يلي- تاريخ بدء السريان).

(ب) تسري أيضا أحكام المادة ٧(/١) لغاية(و) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ١ من هذا القانون على اليتيم من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية خلال المدة من ا تشري ٥٧٦١(٢٠٠٠/١٠/١) ولغاية تاريخ بدء السريان اذا استوفى شروط المكافأة أو المنحة بموجب المادة المذكورة، ويدفع له المبلغ الذي كان يستحقه بموجب أحكام المادة المذكورة عن نفس المدة.

(ج) تسري أحكام المادة ٧(د) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٢ من هذا القانون على من يستوفي شروط الدفع اعتبارا من تاريخ بدء السريان فما بعد.

المادة ٥-كل من صار يتيما من كلا والديه اثر وفاتهما من اصابة عدوانية وبلغ سن ٨' من يوم ا تشري ٥٧٦١(٢٠٠٠/١٠/١) لغاية تاريخ بدء السريان، يستحق المبلغ بموجب أحكام المادة لا(د)(ا) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ا من هذا القانون.

تعديل المادة ٩

سريان وبدء سريان

أحكام انتقالية

اسحق هرصوغ

وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

اهود اولمرت رئيس الحكومة

شمعون بيرس رئيس الدولة

كتاب القوانين ٢١٨٧ - ١٤ حشفان ٥٧٦٩\١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

ISSN 0334-3685

2187 ٢٥

٦٠

الثمن ٠ار9 شيكل جديد

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

